

Distr.: General
8 February 2016
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغويلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

| | |
|---|--|
| ٣ | الإقليم في لمحة |
| ٥ | أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية |
| ٦ | ثانياً - الميزانية |
| ٧ | ثالثاً - الأوضاع الاقتصادية |
| ٧ | ألف - لمحة عامة |
| ٨ | باء - السياحة |
| ٨ | جيم - الخدمات المالية |

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml



040316 010316 16-01680 (A)



| | | | |
|----|-------|--|---------|
| ٩ | | الزراعة ومصائد الأسماك | دال - |
| ٩ | | البنية التحتية | هاء - |
| ١٠ | | النقل والاتصالات والمرافق العامة | واو - |
| ١٠ | | الأوضاع الاجتماعية | رابعا - |
| ١٠ | | لمحة عامة | ألف - |
| ١١ | | التعليم | باء - |
| ١٢ | | الصحة العامة | جيم - |
| ١٢ | | الجريمة والسلامة العامة | دال - |
| ١٣ | | حقوق الإنسان | هاء - |
| ١٤ | | البيئة | خامسا - |
| ١٤ | | العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين | سادسا - |
| ١٥ | | مركز الإقليم في المستقبل | سابعا - |
| ١٥ | | موقف حكومة الإقليم | ألف - |
| ١٥ | | موقف الدولة القائمة بالإدارة | باء - |
| ١٦ | | الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة | ثامنا - |

الإقليم في لمحة

الإقليم: أنغويلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة كريستينا سكوت (٢٠١٣).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد ٢٤٠ كلم إلى الشرق من بورتوريكو، و ١١٣ كلم إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كلم إلى الشمال من سينت مارتن/سانت مارتن. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه ٢١٣ قدما.

مساحة الأرض: ٩٦ كلم^٢. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولا مسافة أقصاها ٢٦ كلم وعرضا مسافة أقصاها ٥ كلم.

المنطقة الاقتصادية الحصرية: ١٧٨ ٩٢ كلم^٢.

عدد السكان: ١٥ ٧٠٠ (تقديرات عام ٢٠١٣).

العمر المتوقع عند الولادة: ٨١,٣ سنوات (الذكور: ٧٨,٧ سنوات؛ الإناث: ٨٤,٠ سنة؛ (تقديرات عام ٢٠١٥).

اللغات: يتكلم الإنكليزية ٩٩ في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية.

العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: الوزير الأول فكتور بانكس (نيسان/أبريل ٢٠١٥).

الانتخابات: أجريت آخر انتخابات في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ الانتخابات المقبلة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

الأحزاب السياسية الرئيسية: جبهة أنغويلا المتحدة وحركة أنغويلا المتحدة.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٨ ٥٨٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام ٢٠١٤).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والتحويلات.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٨ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي، وله سعر صرف ثابت مقابل الدولار الواحد للولايات المتحدة يبلغ ٢,٧٠ تقريبا.

لحة تاريخية موجزة: الأراواك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون في عام ١٦٥٠، وارتبط الإقليم دوريا بسانت كيتس ونيفيس وبهاكل إقليمية مختلفة. وفي عام ١٩٨٠، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - ينص مرسوم دستور أنغويلا، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٢ وعُدّل في عام ١٩٩٠، على أن حكومة أنغويلا تتألف من الحاكم والمجلس التنفيذي ومجلس النواب. ويتولى الحاكم الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي (عما في ذلك دائرتا الشرطة والسجون)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام الخدمة العامة وشروطها على موظفي الحكومة. ويتعيّن على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، لبسط السلام والنظام والحكومة الرشيدة في أنغويلا.

٢ - ويتألف المجلس التنفيذي للإقليم من الوزير الأول ووزراء آخرين لا يزيد عددهم عن ثلاثة وزراء، وعضوين بحكم المنصب (النائب العام ونائب الحاكم). ويتصرف الحاكم بصفته رئيس المجلس، من دون أن يكون له الحق في التصويت. يُنتخب مجلس النواب لفترات مدة كل منها خمس سنوات، ويضم رئيس المجلس، وأعضاء لا يزيد عددهم على سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم مناصبيهما، وعضوين يعينهما الحاكم، أحدهما بمشورة الوزير الأول والثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء. ووفقا للدستور، يعين الحاكم الوزير الأول من بين الأعضاء المنتخبين في الجمعية الذي يعتبره الحكم أنه يمكن أن يحظى بدعم أغلبية الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين، وفقا لمشورة الوزير الأول، من بين الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب.

٣ - وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في أنغويلا في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ عن تغيير تشكيلة الحكومة من حركة أنغويلا المتحدة إلى جبهة أنغويلا المتحدة. وتسلم الوزير الأول الحالي فكتور بانكس منصبه في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٤ - وقانون أنغويلا هو نظام القانون العام المطبق في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة، حتى آب/أغسطس ١٩٧١، عن الدولة المشتركة السابقة، دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغويلا، والتشريعات المحلية التي سنّت منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة إقليمية مقرها الرسمي في سانت لوسيا للدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي تتألف من قسمين هما محكمة استئناف متنقلة ومحكمة عدل عليا.

- ٥ - وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار.
- ٦ - وكان يُتوقع الشروع في مناقشات مع المملكة المتحدة بشأن مشروع دستور جديد في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، أنشأت أنغويلا فريقاً لصياغة دستور جديد برئاسة هـ. كليفتون نايلز. وكما ورد سابقاً، فقد قُدم مشروع نص الدستور للحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٢، متضمناً العديد من التغييرات المقترح إدخالها على الحوكمة وقد تصبح من سمات دستور مستقل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أنشأت حكومة الإقليم لجنة جديدة للإصلاح الدستوري والانتخابي من أجل المضي في عملية الإصلاح الدستوري والانتخابي. ووفقاً للتقارير الإعلامية، قدمت اللجنة المعنية بالعملية الدستورية المشروع الأول للتحديث إلى وزارة الشؤون الداخلية، وسينظر فيه المجلس التنفيذي في حين سيستمر العمل على وضع مشروع الدستور.
- ٧ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وانسجاماً مع الوثيقة البيضاء المعنونة "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة" (*The Overseas Territories: Security, Success and Sustainability*)، التي نُشرت عام ٢٠١٢، أوضح الحاكم أنه ينبغي لأي قرار بقطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وأنغويلا أن يكون مستنداً إلى الرغبة الصريحة والمعرب عنها دستورياً من قبل شعب أنغويلا. وإذا ما أُعرب عن رغبة واضحة في الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستفي بالتزاماتها بمساعدة الإقليم على تحقيقه.
- ٨ - في أعقاب الانتخابات التي أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٥، واستناداً إلى تقارير إعلامية، أعلن رئيس الوزير الأول المنتخب بانكس بأن تحفيز اقتصاد أنغويلا أولوية رئيسية وبأن الاستقلال السياسي لأنغويلا ليس أولوية مباشرة لإدارته، على عكس موقف الإدارة السابقة في ظل حركة أنغويلا المتحدة. وإضافة إلى ذلك، ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أُفيد عن ردة فعل لدى الجمهور العام إزاء الاقتراح المقدم من الدولة القائمة بالإدارة الوارد في مشروع أمر أنغويلا المتعلق بالمالية العامة لعام ٢٠١٥ لتعيين كبير الموظفين الماليين من خلال الدعوة إلى إجراء مناقشة بشأن الاستقلال عن المملكة المتحدة.

ثانياً - الميزانية

- ٩ - اتفقت حكومتنا المملكة المتحدة وأنغويلا على إطار للمسؤولية المالية والتنمية، الذي صدر في قانون أنغويلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد حدد التزام حكومة أنغويلا

بوضع ميزانية متوازنة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاقتراض، وخطة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة خلال السنوات الخمس المقبلة.

١٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عرض الوزير الأول ووزير المالية على مجلس النواب ميزانية قدرها ٢٢٥,٣ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي لإدارة شؤون الحكومة في عام ٢٠١٦. وفي ما يتعلق بالسنة المالية ٢٠١٥، قُدرت الإيرادات المتكررة بمبلغ ١٩٥,٢٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥,٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤، والنفقات المتكررة بمبلغ ١٨٥,٥٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومة المملكة المتحدة تقديم منحة للنهوض بمشاريع رئيسية في الإقليم. وفي عام ٢٠١٥، مُنحت رساميل يبلغ مجموع قيمتها ٣,٧ ملايين من دولارات شرق الكاريبي دعماً لتنفيذ مشروع إعادة تطوير مدرسة ابتدائية واحدة ومشاريع تعليمية أخرى.

١١ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا ضرائب في أنغويلا على الدخل أو العقارات أو الأرباح الرأسمالية أو الشركات أو القيمة المضافة أو البضائع والخدمات. وتواصل حكومة الإقليم دراسة هذه المسألة، ولا سيما ما يتعلق بأثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياجات القطاع العام. وفي عام ٢٠١٦، يُتوقع أن تطبق حكومة الإقليم تدابير ضريبية جديدة تشمل فرض ضرائب على الكهرباء والنفط، وزيادة في رسوم تسجيل الأراضي ورخص القيادة والترخيص للمركبات.

ثالثاً - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٢ - وفقاً للإحصاءات التقديرية الصادرة عن المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٤ ٣١١,٧٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بمعدل نمو بلغ ٩,٥ في المائة. وعلاوة على ذلك، يقدر الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ بمبلغ ٣٢١,٧٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بمعدل نمو يبلغ ٣,١٩ في المائة.

١٣ - والصناعات الرئيسية في أنغويلا هي السياحة والعقارات وتأسيس الشركات الخارجية وإدارتها والأعمال المصرفية. ويشكل قطاع السياحة المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي. ولا يزال الاقتصاد يتأثر بالاقتصاد العالمي وأسعار النفط العالمية وأحوال الطقس.

باء - السياحة

١٤ - تطلّع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة بالمسؤولية عن تنفيذ الخطة الرئيسية للسياحة، بينما يتولى كل من مجلس السياحة في أنغويلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغويلا تسويق وترويج المنتج السياحي للإقليم.

١٥ - وتشير بيانات رسمية صادرة عن حكومة الإقليم، إلى وصول ١٧٦ ٧٨٠ زائرا إلى أنغويلا في عام ٢٠١٤ (مكث نحو ٤٠ في المائة منهم أو ٩٢٧ ٧٠ زائرا في البلد) ما يمثل زيادة بنسبة ١٦,٨ في المائة في عدد الزوار الوافدين في عام ٢٠١٣ الذي بلغ ١٥١ ٣٠٣ زوار. وعلاوة على ذلك، وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٥، بلغ عدد الزوار الوافدين ٣٤٨ ١٤٦ ٨، بينهم ١١٤ ٥٦ زائرا مكثوا في البلد.

جيم - الخدمات المالية

١٦ - تمثل الخدمات المالية الدولية نحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأنغويلا. وقد أنشئت مفوضية الخدمات المالية في أنغويلا في عام ٢٠٠٤، باعتبارها هيئة ناظمة مستقلة مسؤولة أمام الحاكم. وفي الوقت نفسه، فإن وزارة المال هي التي تطلّع بالمسؤوليات عن إدارة الإقليم في ما يتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، انضمت أنغويلا إلى أول المبادرين إلى الالتزام بالاعتماد المبكر لمعيار الإبلاغ الموحد الذي يشكل المعيار الجديد في التبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٧ - ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٣، ما برح اثنان من المصارف التجارية في أنغويلا هما المصرف الوطني لأنغويلا والمصرف التجاري للكاربي خاضعين لحاكمة المصرف المركزي لشرق الكاريبي، بهدف تحسين إدارة كل من المصرفين. ويجوي هذان المصرفان المرخص لهما من وزير المال والذان ينظم عملهما المصرف المركزي لشرق الكاريبي، ثلاثة أرباع أصول الجهاز المصرفي في الإقليم.

١٨ - وعلاوة على ذلك، ووفقا لمعلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، وفي إطار الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الاتفاقيات الرئيسية بشأن المعايير الدولية في القطاع المالي لتشمل الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، جرى في عام ٢٠١٥ توسيع نطاق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بحيث باتتا تشملان أنغويلا.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

١٩ - ومع أن النشاط الزراعي في أنغويلا محدود النطاق، فقد أعربت حكومة الإقليم في خطابها المتعلق بميزانية عام ٢٠١٦، عن عزمها على تشجيع وزيادة إنتاج الخضار والفواكه والثروة الحيوانية في الجزر، وإيجاد بيئة منظمة لاستخدام المواد الكيميائية الخطرة.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، قُدِّر مجموع كميات الأسماك التي صيدت في عام ٢٠١٤ بنحو ٢٦١ ٩ طناً، بقيمة تناهز ٢٦٨,٧ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي. ويشكّل صيد الأسماك مصدر رزق رئيسيا للعديد من مواطني أنغويلا، إذ يوفر فرص عمل مباشر لنحو ٣٠٠ شخص، إضافة إلى عدد أكبر ممن يمارسون هذا النشاط على أساس كفايي. وكما ورد سابقا، فإن أنغويلا تستغل أقل من ربع مساحة منطقتها الاقتصادية الحصرية الواقعة في شمال الجزيرة.

٢١ - ومنذ عام ٢٠١٣، ما برحت الدولة القائمة بالإدارة تناقش إمكانية تقديم مساعدة إلى حكومة الإقليم في دراسة ما إذا كان من الممكن إنشاء مصائد أسماك تجارية في الإقليم. وقدمت حكومة الإقليم اقتراحا لإجراء دراسات في منطقة صيد السمك الحصرية لتحديد المخزون ووفرة الأنواع وتعهدت أيضا برصد ميزانية كافية للمشروع في عام ٢٠١٥. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فهي تنتظر الانتهاء من خطة تنمية مصائد الأسماك في أنغويلا، التي يُتوقع إنجازها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تمهيدا للبت في تقديم مساعدة مالية إلى قطاع صيد الأسماك.

هاء - البنية التحتية

٢٢ - وفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، في أنغويلا طرق عامة تمتد مسافة تناهز ١١٠ كلم، ٨٠ في المائة منها معبّدة. وإضافة إلى ذلك، في أنغويلا شبكة طرق تمتد نحو ١٤٠ كم من الطرق المعبّدة و ١٢٠ كم من الطرق الممهّدة بالحصى. ولا يزال مستوى تطوير البنية التحتية منخفضا نتيجة للانكماش الاقتصادي الأخير.

٢٣ - وتتولى هيئة المطار والموانئ في أنغويلا، وهي كيان شبه مستقل يتمتع بالاكتمال الذاتي، إدارة عمليات المطار والموانئ على أساس تجاري. ومطار كلايتن ج. لويد الدولي، الواقع على مشارف مدينة ذي فالي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، ويوفر الخدمات للطائرات، سواء التجارية أو الخاصة، بما في ذلك قاعدة ثابتة لتقديم خدمات الطيران. وتسيّر رحلات جوية بينه وبين المطارات الدولية لأنتيغوا، وسانت مارتن، وبورتوريكو، ذهابا وإيابا. وإضافة إلى ذلك، تشكّل خدمة العبّارات والزوارق المستأجرة بين أنغويلا

وسينت مارتن/سانت مارتن وصلة النقل الدولية الرئيسية بين أنغويلا والبوابات الدولية الرئيسية.

واو - النقل والاتصالات

٢٤ - تمثل سيارات الأجرة وسيلة النقل العام الوحيدة في أنغويلا، لكن استئجار السيارات متوافر على نطاق واسع. ولدى أنغويلا نظام هاتفي داخلي حديث مجهز بالعديد من الوصلات الشبكية الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث إلى سينت مارتن/سانت مارتن تعمل بالموجات الدقيقة، ووصلة أرضية تعمل بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، مع وجود منافسة على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

رابعا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٥ - يشرف مجلس أنغويلا للضمان الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي للإقليم. وتقدم إدارة التنمية الاجتماعية الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الجمهور. ووفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، فخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تلقى ١٢١ شخصا مساعدة حكومية في شكل تحويلات نقدية بلغ مجموعها ٧٠٩ ٧٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهي أدنى من العام السابق من حيث عدد المستفيدين والمبلغ المقدم. وفي الفترة نفسها من عام ٢٠١٥، استفاد ٣٠٩ أشخاص من مساعدة طبية بلغت قيمتها نحو ٢,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبلغت المساهمات المقدمة إلى الأسر المحتاجة في شكل قسائم غذاء ٤١ ٨٩٧,٨٥ دولار من دولارات شرق الكاريبي. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تبرهن الاستفادة من تلك الخدمات الاجتماعية على أنه رغم عدم وجود أي شريحة من سكان الإقليم تعاني العوز، فإن الفئات السكانية الضعيفة، لا سيما الأطفال، تعتمد اعتمادا كبيرا في تلبية احتياجاتها الأساسية على الحكومة.

٢٦ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تواصل وزارة التنمية الاجتماعية توعية الجهات المعنية بأهمية الانضمام إلى البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الأطفال، الذي وُضع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، للتأكد من أن جميع الوكالات المسؤولة عن حماية الأطفال تعمل معا لمكافحة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. وإضافة إلى ذلك، ووفقا

للدولة القائمة بالإدارة، استمر في عام ٢٠١٥ التواصل مع الجهات المعنية والجمهور في إطار الحملة المعنونة "متابعة كسر جدار الصمت"، الممولة من اليونيسيف وإدارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة، التي تقدم الدعم لتنفيذ البرامج التي تركز على مكافحة تسلط الأقران والعنف المنزلي والاعتداء الجنسي والعقاب البدني وعلى المدارس الصديقة للأطفال.

٢٧ - ومن حيث الإطار التشريعي المتصل بالقضايا الاجتماعية، في عام ٢٠١٥، جرى إقرار قانون الحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٥، وقانون مكافحة العنف المنزلي لعام ٢٠١٥، والعمل جارٍ على مشروع قانون لحماية الطفل من المتوقع أن توضع صيغته النهائية في عام ٢٠١٦، وفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة.

باء - التعليم

٢٨ - التعليم في أنغويلا مجاني وإلزامي لمن يتراوح عمره بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، وهو قطاع يستفيد منه زهاء ٢٧٠٠ طالب. وتوفر إدارة التعليم خدمات التطوير المهني المستمر لجميع المدرسين، مع التركيز على توفير الدعم للمدرسين الجدد.

٢٩ - وتقدم الكلية العامة لأنغويلا، من جملة ما تقدم، درجات جامعية ودبلوم دراسات عليا، وفي عام ٢٠١٤، تخرّج منها أوائل طلاب الكلية بعدما حازوا درجاتهم الجامعية. وإضافة إلى ذلك، واعتبارا من عام ٢٠١٣، تقدم الكلية دورات تدريبية في مجال التركيبات الكهربائية وتصليح السيارات والسباكة والتبريد وتكييف الهواء، ما مكّن الطلبة من الحصول على مؤهلات معترف بها دوليا في عدد من الاختصاصات.

٣٠ - ويقدم مركز التعليم المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية خدمات معتمدة بالكامل للتعليم العالي في أنغويلا من مستوى الشهادة حتى مستوى الدكتوراه. وإضافة إلى ذلك، أفادت الدولة القائمة بالإدارة عن وجود كلية خاصة للطب مقرها الولايات المتحدة الأمريكية - هي كناية عن حرّم جامعي في الإقليم يقدم العلوم الأساسية إلى طلابه وهم معظمهم من الولايات المتحدة.

٣١ - ويستفيد مواطنون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسددها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية. ووفقا لقرار اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، يتيح الاتحاد الأوروبي إمكانية الاستفادة من جملة أمور منها التمويل الأفقي من الاتحاد الأوروبي من أجل التعليم العالي والتعليم المهني.

جيم - الصحة العامة

٣٢ - تظطلع هيئة الصحة في أنغويلا بالمسؤولية عن جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وفي الإقليم ثلاث مقاطعات صحية تضم أربعة مراكز صحية وعيادة متعدّدة الاختصاصات ومستشفى، هو مستشفى الأميرة ألكسندرا. وتنقل الحالات التي تتطلب عمليات جراحية رئيسية عادة إلى جزيرة مجاورة.

٣٣ - وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة، وتظطلع بمهام وضع السياسات والأنظمة المتعلقة بالخدمات الصحية، وهي تعمل في ضمن إطار الخطة الاستراتيجية الصحية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تضمنت ميزانية عام ٢٠١٥ مخصصات ناهزت ١٦,٥ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي لتمويل هيئة الصحة. كما أنفق أكثر من ١,٣ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي على العلاج الطبي في الخارج في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٣٤ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ٢٠١٥، أنشأت وزارة الصحة في عام ٢٠١٥ وحدة لمعالجة الأمراض المزمنة أنيطت بها المسؤولية عن معالجة الأمراض غير المعدية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الجنسية والإنجابية. وكُلفت هذه الوحدة بقيادة الاستجابة الوطنية للأمراض المزمنة، مع ما يلزم ذلك من مزايا تقليص عدد البرامج الصحية وتجميع الموارد المحدودة.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٣٥ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن مستوى الجريمة في أنغويلا منخفض مقارنة بولايات قضائية أخرى في المنطقة. ومع ذلك، فقد أثرت الجريمة المرتبطة بالأسلحة النارية على المجتمعات المحلية في أنغويلا، ما أدى إلى إدخال بعض التعديلات على قانون شرطة أنغويلا. وإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أضافت أجهزة إنفاذ القانون وحدة للكلاب البوليسية في مكافحتها للجرائم المرتكبة بأسلحة نارية. ومن المبادرات المتخذة في هذا المجال التدريب المشترك بين الوكالات المسؤولة عن الحدود والأنشطة العمالية في مكافحة الجريمة وأنشطة العصابات، إضافة إلى أنشطة مختلفة على مستوى المجتمع المحلي.

٣٦ - وتعتقد الدولة القائمة بالإدارة أن هناك عددا من جماعات الجريمة المنظمة تعمل في أنغويلا قادرة على الحصول على مجموعة واسعة من الأسلحة الأوتوماتيكية المتطورة ويُعتقد

أما مسؤولة عن معظم جرائم القتل المرتكبة في أنغويلا منذ عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠١٥، زار فريق تحقيق من المملكة المتحدة أنغويلا لاستعراض كيفية إجراء التحقيقات في آخر جرائم القتل المرتكبة. وعلاوة على ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تشمل التحديات في الإقليم ما يلي: حجم قوة الشرطة والقدرات في مجال تقنيات الأدلة الجنائية؛ والتحقيق الوثيق الترابط في المجتمعات المحلية، الذي يؤثر على رغبة الناس في الإدلاء بشهادة تضمن صدور أحكام الإدانة؛ والقيود المفروضة على استخدام الحمض الخلوي وغير ذلك من فرص التحقيق الأخرى. بموجب الدستور.

٣٧ - وتشكل هيئة الإبلاغ عن غسل الأموال الجهاز المركزي المسؤول عن تلقي وتحليل وتعميم المعلومات المتعلقة بالعائدات المثيرة للشبهات المتأتية من الأنشطة الإجرامية، كما توفر الإشراف الاستراتيجي على وظيفة الاستخبارات المالية. وأناطت الهيئة بوحدة الاستخبارات المالية في أنغويلا، وهي وحدة متخصصة مكرسة لهذا الغرض، ضمن قوة الشرطة الملكية في أنغويلا، القيام بمهام عملانية يومية في إطار إجراء طائفة واسعة من التحقيقات في الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال.

٣٨ - وخلال عام ٢٠١٥، واصلت المملكة المتحدة تغطية تكاليف مستشار لإنفاذ القانون مقره ميامي بالولايات المتحدة، يقوم بتنسيق وإدارة وتيسير التدريب وتقديم المشورة الاستراتيجية لإدخال مهارات وتقنيات جديدة إلى وكالات إنفاذ القانون في الإقليم. وعلاوة على ذلك، ففي عام ٢٠١٥ كانت السفينتان HMS Severn و RFA Lyme Bay في البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه، ومن تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر، على التوالي، للإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة ولتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ والاتصالات في الأزمات في المنطقة على مدار السنة. وخلال الموسم الرئيسي للأعاصير، تبقى سفينة أضخم تابعة للبحرية الملكية أو للأسطول الملكي الاحتياطي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم الإنساني وفي مجال الإغاثة في حالات الطوارئ إلى أنغويلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات. وعملت أيضا هاتان السفينتان خلال وجودهما في البحر الكاريبي مع قوات بحرية وأخرى تابعة لحرس السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار.

هاء - حقوق الإنسان

٣٩ - ينص دستور أنغويلا على أن لكل شخص في الإقليم الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتمتع بالملكات، وبالحماية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير

والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والأسرية. وقد وُسع نطاق تطبيق اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ليشمل أنغويلا. وتسري أيضا على أنغويلا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد سبل الانتصاف في الإقليم. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، طلبت حكومة أنغويلا توسيع نطاق التصديق على المملكة المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشمل الإقليم. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُتوقع توسيع نطاق الاتفاقية في مطلع عام ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، وكما ذكر أعلاه، أُقرَّ قانون العنف المتزلي لعام ٢٠١٥ في الإقليم في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

خامسا - البيئة

٤٠ - ذكرت الدولة القائمة بالإدارة، أن أنغويلا تواجه تدنيا في صحة وسلامة النظام الإيكولوجي البحري بسبب فقدان نحو ٩٠ في المائة من الشعاب المرجانية القريبة من الشواطئ خلال العقدين الماضيين. وسجل انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في مرج الأعشاب البحرية وانخفاض بنسبة ٦٠ في المائة في أسماك الشعاب المرجانية القريبة من الشاطئ.

٤١ - إن الهيئات الرئيسية المعنية بالمسائل البيئية في أنغويلا هي إدارة شؤون البيئة، وإدارة الزراعة، وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، وإدارة حماية الصحة، والصندوق الاستئماني الوطني لأنغويلا، وهي ركزت في عام ٢٠١٥ على إجراء بحوث في الموقع حول الشعاب المرجانية والمجتمعات المحلية الساحلية للمساعدة في تحديد كيفية تأثير تغير المناخ على الشعاب المرجانية في أنغويلا.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٢ - منذ عام ١٩٩٨، لا يزال الإقليم عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام ٢٠١١، يقيم الإقليم حوارا رسميا مع صندوق النقد الدولي.

٤٣ - وتشارك أنغويلا في أعمال الجماعة الكاريبية بوصفها عضوا منتسبا، وهي عضو في مصرف التنمية الكاريبي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك.

٤٤ - وأنغويلا عضو منتسب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المصرف المركزي لدول شرقي الكاريبي.

٤٥ - وأنغويلا مرتبطة بالاتحاد الأوروبي بصفتها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي تابعًا للمملكة المتحدة من دون أن تكون جزءًا منه. وأفادت المملكة المتحدة أنه ما زال يتعين على الإقليم إقامة علاقة مع الاتحاد الأوروبي في سياق اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكًا بموجب القرار المذكور أعلاه الذي اتخذته مجلس الاتحاد الأوروبي، الذي جرت الموافقة عليه، من بين أمور أخرى، في محاولة للابتعاد عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة تبادلية تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد في العالم الأوسع.

٤٦ - وتتعاون حكومة الإقليم بشكل مباشر مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٧ - ترد في الفرع الأول أعلاه التطورات المتعلقة بجهود الإصلاح الدستوري ذات الصلة بمركز أنغويلا في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٨ - في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قال ممثل المملكة المتحدة أمام الجلسة السابعة للجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء الدورة السبعين للجمعية العامة إن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيًا. وقد اعترفت حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها بأن علاقتهما الخاصة تحقق منافع مشتركة وترتب عليها مسؤوليات مشتركة.

٤٩ - ومضى يقول إنه منذ أن نشرت حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتاباً أبيض بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة" *The Overseas Territories: Security, Success and Sustainability*، تعمل المملكة المتحدة بشكل وثيق مع الأقاليم على مواصلة تدعيم هذه الشراكات. وقد عززت حكومة بلده الاجتماع السنوي

مع زعماء الأقاليم فأصبح مجلسا وزاريا مشتركا له ولاية واضحة لاستعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات الواردة في الكتاب. وقال إن المسؤولية والهدف الأساسيان للحكومة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هو ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم ولشعوبها.

٥٠ - وفي الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتفقت المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار على بيان يحدد جملة أمور منها الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بشأن تقرير المصير. وفي البيان، ذكر القادة والممثلون السياسيون أن قادة أقاليم ما وراء البحار منتخبون ديمقراطيا من قبل شعوب الأقاليم وهي مسؤولة أمامها، وأن مبدأ المساواة في حقوق الشعوب وتقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا مجددا أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وأن ذلك يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع مكونات حكومة المملكة المتحدة. وأعلنوا التزامهم باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي ومواجهة المطالبات السيادية العداوية واتفقوا على أن الهيكل الأساسي لعلاقتها الدستورية هو الهيكل الصحيح - بعد نقل السلطات إلى حكومات الأقاليم المنتخبة إلى أقصى حد ممكن، مما ينسجم باحتفاظ حكومة المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية مع الموافقة على ضرورة استعراض فعالية الترتيبات الدستورية مع الوقت.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥١ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة القرارين ١٠٢/٧٠ ألف وباء من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/70/23) لعام ٢٠١٥، والتوصيات اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. ويتعلق الفرع الثاني من القرار ١٠٢/٧٠ بباء بأنغويلا. وجاء فيه أن الجمعية:

(أ) رحبت بالأعمال التحضيرية التي تم القيام بها لصوغ دستور جديد، وتحت على اختتام المناقشات مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الدستور، بما في ذلك التشاور العام، في أقرب وقت ممكن؛

- (ب) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم فيما يذله حالياً من جهود بشأن المضي قدماً في عملية استعراض الدستور داخلياً؛
- (ج) أكدت أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة بعثة زائرة إلى الإقليم، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وطلبت إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛
- (د) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لاستطلاع آراء الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- (هـ) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الميزانية، بدعم إقليمي حسب الحاجة والاقتضاء؛
- (و) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.